



على هامش مؤتمر المحللين والمستثمرين لنتائج الربع الثالث من عام 2026

الصقر: «الوطني» يواصل تحقيق أداء قوي بفضل نموذج أعماله المتنوع وانتشاره الجغرافي الواسع

- صافي الإيرادات التشغيلية تجاوز المليار دينار بنمو 3.8٪ على أساس سنوي رغم تحديات البيئة التشغيلية
- علاقانا الراسخة مع القطاعين العام والخاص ترسخ مكانتنا في طليعة البنوك الداعمة لخطط الكويت الاستثمارية
- رونفي: العمليات الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية ساهمتا معاً بنحو 39٪ من إجمالي أرباح المجموعة
- آفاق النشاط الاستثماري تبدو واعدة في ظل استمرار طرح المزيد من المناقصات وتوقع ترسية مشاريع إضافية

التنوع الجغرافي والتشغيلي التي يتبناها البنك، وأوضح رونفي أن استمرار إصدار سندات الخزانة الحكومية المقومة بالدينار الكويتي ساهم في الارتفاع التدريجي لنسبة الاحتياطيات المدرة للفوائد لدى بنك الكويت المركزي، الأمر الذي انعكس إيجاباً إلى حد ما على صافي إيرادات الفوائد وصافي هامش الربحية، معرباً عن تطلع البنك إلى استمرار إصدارات أدوات الدين بما يتيح له توظيف السيولة في أصول ذات عوائد أفضل لدى بنك الكويت المركزي. وفيما يتعلق بالميزانية العمومية، ذكر أن إجمالي موجودات المجموعة بلغ 46,9 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2026، بزيادة بلغت نسبته 4,5٪ على أساس سنوي، فيما ارتفعت القروض والتسليفات الإجمالية بنسبة 8,2٪ على أساس سنوي لتصل إلى 28,2 مليار دينار، موضحاً أن نمو القروض جاء بصورة أساسية من السوق الكويتي، مع مساهمة من العمليات الخارجية رغم التحديات التي فرضتها الأوضاع الإقليمية، في حين ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 13,5٪ على أساس سنوي، حيث جاء النمو من السوق المحلي والأسواق الخارجية مع استحواذ الكويت على الحصة الأكبر من هذه الزيادة، وأكد أن جودة الأصول ظلت مستقرة مع بقاء نسبة القروض المتعثره عند مستوى منخفض بلغ 1,29٪، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثره 236٪، بما يعكس النجح التحوطي للمجموعة في إدارة المخاطر وتكوين المخصصات. وبين رونفي أن البنك يحتفظ بمخصصات ائتمانية بقيمة 940 مليون دينار، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، مقابل متطلبات خسائر ائتمان بقيمة 713 مليون دينار، وبذلك تتجاوز المخصصات المدرجة في الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة بمقدار 227 مليون دينار، ما يوفر هامش أمان مريحاً يمكن المجموعة من استيعاب أي آثار سلبية محتملة ناجمة عن الأوضاع الراهنة. وأضاف أن المجموعة حافظت على مستويات جيدة من السيولة وفقاً لمتطلبات بازل 3، إذ بلغت نسبة تغطية السيولة نحو 163٪ ونسبة صافي التمويل المستقر 107٪، بما يتجاوز الحد الأدنى الأصلي للمتطلبات الرقابية. وفيما يتعلق بالإنظره المستقبلية، أكد رونفي أن البنك يحتفظ بنظره تنمسي بالتفاعل الحذر حيال استقرار البيئة التشغيلية بوجه عام خلال الأرباع المقبلة، رغم استمرار التحديات.

وأشار إلى أن توقعات نمو القروض للعام 2026 لا تزال ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع من خاتمة الأحاد، مؤكداً أن الجودة الإجمالية للمحفظة الائتمانية لبنك الوطني لا تزال قوية. وتوقع رونفي أن تساهم الإصدارات المسجلة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 في خفض صافي المخصصات المحملة على نتائج العام بأكمله.



المجموعة حققت صافي ربح بلغ 481,7 مليون دينار خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام، بزيادة 3,1٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، فيما بلغ صافي ربح الربع الثالث 156,9 مليون دينار، بزيادة مماثلة نسبته 3,1٪، مدعوماً باستقرار الأداء التشغيلي والانخفاض النسبي لصافي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة. وأضاف رونفي أن صافي الإيرادات التشغيلية ارتفع إلى مليار دينار بنمو نسبته 3,8٪ على أساس سنوي، مدعوماً بالمساهمة القوية لمصادر إيرادات غير الفوائد والتي شكلت ما يعادل 25٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية، ما يعكس استمرار التوازن الجيد في هيكل الإيرادات. وأشار إلى أن إيرادات غير الفوائد ارتفعت بنسبة 14,2٪ لتصل إلى 251,4 مليون دينار، فيما ثمت إيرادات الأتعاب والعمولات بنسبة 11,9٪ لتبلغ 181,6 مليون دينار، ما يعكس المساهمات القوية من مختلف قطاعات الأعمال والأسواق التي تعمل بها المجموعة. وأفاد رونفي بأن نمو إيرادات الأتعاب جاء بصورة رئيسية من أنشطة إدارة الأصول والإقراض وأعمال البطاقات، فيما استفادت إيرادات البطاقات خلال الربع الثالث من العام من زيادة حركة السفر والرحلات الجوية خلال موسم الصيف، كما أسهمت أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بقيمة 40,7 مليون دينار في دعم الإيرادات، مستفيدة من تحسن حركة المعاملات والتغيرات الإيجابية في أسعار الصرف.

وأشار إلى أن العمليات الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية، وهما الركيزتان الأساسيتان لتنوع أعمال المجموعة، ساهمتا معاً بنحو 39٪ من إجمالي أرباح المجموعة، ما يعكس نجاح استراتيجية

إطار قانون التمويل العقاري الذي تم إقراره حديثاً بالنمو تدريجياً، مشيراً إلى أن الإمكانيات الحقيقية للنمو ستظهر على المدى الأطول مع توافر المزيد من الوحدات السكنية الجاهزة للتوزيع. وذكر أنه في غضون ذلك، وبمعزل عن نطاق القانون، من المتوقع أن يشهد نشاط الإقراض تحسناً مع توجيه المزيد من الأعمال نحو تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتطوير هذه المدن الجديدة.

ترسية المشاريع

وأفاد الصقر بأن نشاط ترسية المشاريع واصل زخمه، إذ بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبها نحو 3 مليارات دينار خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، كما شهد الربع الثالث استقطاب استثمارات دولية كبيرة إلى قطاع البنية التحتية في الكويت، وهو ما اعتبره مؤشراً قوياً على ثقة المستثمرين في البلاد، مؤكداً أن آفاق النشاط الاستثماري تبدو واعدة في ظل استمرار طرح المزيد من المناقصات وتوقع ترسية مشاريع إضافية.

نموذج أعمال مثير

من جهته، قال المدير المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني، سوجيت رونفي، إن المجموعة واصلت تحقيق أداء مالي وتشغيلي قوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، رغم استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي وتصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية منذ نهاية فبراير الماضي، مؤكداً أن متانة نموذج الأعمال وتنوع مصادر الإيرادات والانتشار الجغرافي للمجموعة أسهمت في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والحفاظ على مستويات قوية من الربحية. وأوضح أن



عصام الصقر

السوق المحلية، موضحاً أن متانة القاعدة الرأسمالية ومستويات السيولة القوية توفر للبنك القدرة على التوسع في أنشطة الإقراض بالتزامن مع تعافي النشاط الاقتصادي، في حين أن العلاقات الراسخة والقائمة على الثقة مع القطاعين العام والخاص تواصل ترسيخ مكانة البنك في طليعة المؤسسات المصرفية الداعمة لخطط الكويت الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية والتحول الاقتصادي.

البيئة التشغيلية المحلية

وفيما يتعلق بالاقتصاد الكويتي، أوضح الصقر أن النشاط الاقتصادي في البلاد استعاد زخمه بعد التباطؤ الذي شهده خلال الربع الثاني من العام، حيث تعافى إنتاج النفط بصورة ملحوظة مقارنة بالمستويات المتدنية السابقة، وإن ظل دون مستوياته السابقة لاندلاع الصراع، فيما تعتمد وتيرة تعافيه خلال الفترة المقبلة على ظروف التصدير. وفي المقابل، أشار إلى أن النشاط غير النشط أظهر قدراً أكبر من المرونة، بدعم من التقدم الحز في تنفيذ الأجندة التنموية، والانتعاش الملحوظ في وتيرة طرح المناقصات الخاصة بقطاعات المرافق العامة والبنية التحتية والطاقة. وذكر الصقر أن الفترة الماضية من العام شهدت تقدماً ملموساً على صعيد الإصلاحات التشريعية والاقتصادية، مضيفاً أن هذه التطورات، إلى جانب متانة المركز المالي للكويت، لاقت تقييماً إيجابياً من وكالات التصنيف الائتماني، ما ساهم في تثبيت التصنيفات الائتمانية السيادية للبلاد. وأشار الصقر إلى إقرار قانون التمويل العقاري ونشره في الجريدة الرسمية، بانتظار صدور اللوائح التنفيذية الخاصة به قريباً. وتوقع الصقر أن يبدأ نشاط الإقراض في

عقد بنك الكويت الوطني مؤتمر المحللين والمستثمرين للنتائج المالية عن الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من عام 2026، حيث استعرض نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر، بيئة الأعمال وأبرز المحطات والنتائج المالية المحققة، إلى جانب الآفاق الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً. وقد استهل الصقر حديثه بتسليط الضوء على الأداء المالي للبنك، موضحاً أن بنك الكويت الوطني حقق صافي ربح قدره 481,7 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من عام 2026، مقارنة بـ 467,4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2025.

وأضاف أن صافي الإيرادات التشغيلية ارتفع بنسبة 3,8٪ على أساس سنوي ليتجاوز مليار دينار، مؤكداً أن هذا النمو يعكس قوة نموذج أعمال البنك المتنوع وانتشاره الجغرافي الواسع، كما أنه يساهم في دعم الأداء القوي للبنك على الرغم من التحديات التي تشهدها بيئة التشغيل. وأشار الصقر إلى أن مؤشرات العائد ظلت قوية، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 1,39٪، فيما سجل العائد على متوسط حقوق المساهمين 13,9٪. وعلى الصعيد الاستراتيجي، أفاد الصقر بمواصلة البنك إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ خطط التحول الرقمي وتعزيز القدرة على الابتكار، مبيناً أنه خلال الربع الثالث من عام 2026، توسع نطاق الخدمات الرقمية المتكاملة لتشمل المزيد من المنتجات الرئيسية لقطاع الخدمات المصرفية الشخصية، حيث تم إطلاق أول تجربة رقمية متكاملة للحصول على القروض في الكويت، إلى جانب إتاحة فتح الحسابات المصرفية للأطفال، وتقديم طلبات الحصول على البطاقات الائتمانية وإصدارها رقمياً. وشدد على أن تنوع أنشطة أعمال المجموعة ومصادر إيراداتها يظل من أبرز الركائز الأساسية ضمن استراتيجية البنك، مستنداً في ذلك إلى انتشاره الإقليمي والدولي، وقطاع إدارة الثروات، وبنك بوبيان – الذراع المصرفية الإسلامية للمجموعة. وأوضح أنه خلال الربع الثالث وسع البنك نطاق حضوره في منطقة الخليج بافتتاح فرع في مركز قطر للمال، بما يعزز العلاقات مع العملاء في سوق يتمتع فيها «الوطني» بحضور ممتد منذ سنوات عديدة. وفيما يتعلق بالاستدامة، أكد الصقر مواصلة دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في أعمال وعمليات المجموعة، لافتاً إلى أنه بحلول سبتمبر 2026، حقق البنك 60٪ من هدفه للتمويل المستدام البالغ 10 مليارات دولار أميركي بحلول عام 2030، ما يعكس كفاءة التنفيذ والتزام البنك بتحقيق نمو مستدام طويل الأمد. وحول التوقعات المستقبلية، أكد الصقر أن المكانة القوية والأداء المتميز للبنك يشكّلان قاعدة صلبة لمواصلة النمو وتعزيز ريادة «الوطني» في

أسست ذراعها الكويتية برأسمال 250 ألف دينار وتختص في البرمجة الحاسوبية

تشجيع الاستثمار» تستقطب «نت ويز» السعودية

علي إبراهيم

استقطبت هيئة تشجيع الاستثمار شركة مسارات الشبكة المحدودة السعودية، المعروفة بـ«نت ويز»، لتؤسس ذراعها الكويتية، شركة «نت ويز»، كشركة شخص واحد. ووفقاً لعقد التأسيس، فقد حذر رأسمال الشركة بقيمة 250 ألف دينار، جميعها مملوكة لشركة مسارات الشبكة المحدودة. وحددت مدة الشركة بـ99 عاماً، تبدأ من تاريخ شهر عقد الشركة، ويجوز مد هذه المدة قبل انقضاءها بقرار من مالك رأسمال الشركة. وحددت أغراض الشركة في ممارسة أنشطة البرمجة الحاسوبية، وتعد

«نت ويز» السعودية واحدة من الشركات الرائدة، إذ تقدم خدمات استشارية وحلولاً تقنية عالية الجودة للأعمال، تستهدف الجهات الحكومية والمؤسسات العاملة في مختلف القطاعات. وتسعى إلى تسريع التطور الذكي للصناعات بصورة متسارعة، من خلال التحول الرقمي للتجربة الإنسانية، وتعزيز التعاون بين العقول، والتفاعل بين الأشياء، بما يحقق أعلى مستويات الإنتاجية ويدعم الابتكار الجماعي المرن. وتتمتع «نت ويز» بصفة الشريك الذهبي المعتمد لشركة مايكروسوفت منذ أكثر من 20 عاماً، وتمتلك خلال هذه الفترة خبرة مثبتة في تنفيذ

حلول متكاملة وجاهزة للتشغيل، تستند إلى أحدث تقنيات مايكروسوفت. وباعتبارها شريكاً إقليمياً مايكروسوفت وعضواً في نادي النخبة (Inner Circle)، الذي يضم أفضل 1٪ من شركاء تطبيقات الأعمال لدى مايكروسوفت على مستوى العالم، تحتل «نت ويز» مكانة رائدة في مجال التحول الرقمي. وتضم الشركة فريقاً يزيد على 1000 متخصص معتمد، وقدمت خدماتها لأكثر من 2500 عميل في مختلف أنحاء العالم، مع حضور قوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية، وتحديدًا في كندا.

بورصة الكويت تستعيد المكاسب..

وتربح 232,4 مليون دينار في جلسة الأحد

علي إبراهيم

عادت بورصة الكويت إلى تحقيق المكاسب مجدداً، بعدما نجحت الشركات المدرجة في البورصة بنحو 232,4 مليون دينار إلى قيمتها الرأسمالية خلال جلسة تداولات الأحد، وسط تحسن أداء المؤشرات الرئيسية للسوق، بالتزامن مع تنامي معنويات المتداولين وتربق النتائج المالية للشركات عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي. وارتفعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة إلى مستوى 49,878 مليار دينار بنهاية جلسة الأحد، مقارنة بـ49,646 مليار دينار بنهاية تداولات الخميس الماضي، لتسجل مكاسب يومية تعكس عودة النشاط التجاري إلى السوق، بعد التراجعات



التي شهدتها العديد من الأسهم خلال الفترة الماضية. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بتحسّن معنويات المتداولين، بالتزامن مع توجهات لبناء المراكز الاستثمارية على عدد من الأسهم التي تعرضت لتراجعات ملحوظة في الفترة الأخيرة، في ظل سعي بعض

المستثمرين إلى الاستفادة من مستويات الأسعار الحالية، وإعادة ترتيب مراكزهم الاستثمارية وفق المعطيات المتاحة في السوق. كما يأتي تحسّن أداء البورصة بالتزامن مع بدء الشركات المدرجة الإعلان عن نتائجها المالية لفترة

التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، وسط اهتمام خاص بنتائج القطاع المصرفي، الذي كشفت بنوكه عن مؤشرات إيجابية ومبشرة، بما يعزز التوقعات بشأن أداء الشركات وقدرتها على تحقيق نتائج تشغيلية جيدة. وأنهت بورصة الكويت تعاملات الأحد على ارتفاع جماعي لمؤشرات الرئيسية، إذ صعد مؤشر السوق العام بنسبة 0,47٪، بما يعادل 38,61 نقطة، ليغلق عند مستوى 8329,42 نقطة. كما ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,5٪، بما يعادل 43,94 نقطة، ليبلغ مستوى 8767,54 نقطة. فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً بنسبة 0,28٪، بواقع 23 نقطة، ليصل إلى مستوى 8301,92 نقطة.

صور قرار وزاري بإعفاء 3 علامات جديدة

41 علامة تجارية لمعادن ثمينة.. معفاة من الدمغ

علي إبراهيم

رقم 209 لسنة 2026 بشأن اعتماد خواتم العلامات التجارية المدموعة على مشغولات المعادن الثمينة المستوردة، قد قضي في مادته الأولى بأن يعتمد ختم 3 علامات تجارية مدموغ على المشغولات الثمينة المستوردة وتغفى من الدمغ وفقاً للإجراءات الواردة في القرار الوزاري رقم 165 لسنة 2019 بشأن إعادة التصنيع وإعادة الدمغ. حيث تم في القرار إعفاء 21 علامة من الدمغ.

وتعديله. وكان قد صدر خلال الفترة الماضية قراران مماثلان، ووفقاً للقرار الوزاري رقم 206 لسنة 2026 بشأن اعتماد خواتم العلامات التجارية المدموعة على مشغولات المعادن الثمينة المستوردة ووفقاً للقرار الوزاري رقم 165 لسنة 2019 وتعديله بشأن إعادة تنظيم وإجراءات المقررة دون الحاجة إلى مراجعة الصندوق. ونص القرار المستوردة، حيث تم في القرار إعفاء 21 علامة من الدمغ.

«التجارة» تستحدث نشاط التأجير المالي

في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعمل به من تاريخ صدوره، مع نشره في الجريدة الرسمية. ويأتي القرار استناداً إلى التشريعات المنظمة للتجارة وتراخيص المحلات التجارية والشركات، وقرار توحيد تصنيف الأنشطة الاقتصادية في الجهات الحكومية.

«الصدوق الوطني» يطلق الشهادة الإلكترونية

للسجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

والخدمات المقررة لهم وفقاً للقوانين والضوابط المنظمة. وأوضحت أن الخطوة ترفع كفاءة الخدمات الحكومية وتختصر الوقت والجهد على أصحاب المشروعات، فضلاً عن تعزيز دقة البيانات وسهولة التحقق منها مؤكدة استمرار الصندوق في تطوير خدماته وتبسيط إجراءاتها بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال ودعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

لأصحاب المشروعات الحصول على الشهادة الكترونياً عبر موقع الصندوق واستلامها من خلال البريد الإلكتروني بعد استكمال الإجراءات وسداد الرسوم المقررة دون الحاجة إلى مراجعة الصندوق. وأضافت أن الشهادة الإلكترونية تسهل على الجهات الحكومية المعنية التحقق من سريان تسجيل المشروعات وتصنيفها بما يساعد على إنجاز المعاملات وتيسير الاستفادة أصحاب المشروعات من المزايا

كونا: أعلنت مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتكليف المهندسة بسمة الجاسم إطلاق الشهادة الإلكترونية للسجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار جهود الصندوق لتطوير خدماته وتبسيط الإجراءات ومواكبة توجه الدولة نحو التحول الرقمي. وقالت الجاسم إن الخدمة تتيح

طارق عرابي

استحدثت وزارة التجارة والصناعة نشاط «التأجير المالي»، ضمن الأنشطة التجارية المعتمدة في الكويت. ووفق القرار المنشور في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، والذي أصدره وزير الدولة للشؤون الاقتصادية